ولا يخفى انه لا معنى لقوله مازاد على ترشيحة المصرحة لان الاصل في المزيد عليه
ان يكون من جنس المزيد وترشيحة المصرحة ليست من جنس ترشيحها لان ترشيحها
من خواص المشبه وترشيحها من خواص المشبه به حتى يحتاج الى تقييد جعله
ترشيحا بالزيادة على الترشيحة للاحتراز عن الترشيحة لانها تكون في المصرحة
من خواص المشبه بدون ذلك الاصل في القيود ان تكون لبيان الواقع لا للاحتراز
وبان هذا له معنى صحيح ولا يلزم ان تكون الزيادة من جنس المزيد عليه
ولا يخفى انه لا يكفي في التقييد ان يكون اي لا يكفي في كون الترشيح ترشيحا
بتقييده بكونه زايدا على ترشيحة المكنية فقط بل لا بد في التقييد ان يكون
زايدا على ترشيحة المكنية والتخييلية ايضا لان التخييلية استعارة
لا بد لها من ترشيحة وظاهر كلام المص انه يكفي زيادته على ترشيحة المكنية
وان لم توجد ترشيحة التخييلية مع انه ليس كذلك الا ان يقال في الجواب
الامر الاعتباري الداخل في ترشيحة المكنية في الواقع لانها امر اعتباري اي
قد ينتهما واحدة وانما يتعرف بينهما بالاعتبار كما ستعلم الاظفار للمنية
فمن جهة ان الاظفار الحقيقية لم تستعمل للسبع حصلت ترشيحة التخييلية
ومن جهة انها اثبتت للمنية حصلت ترشيحة المكنية والامر الاعتباري لا بعد في
الواقع شيا ان قلت المص بتقييد الترشيح بكونه زايدا على ترشيحة
المكنية وترك التقييد بكونه زايدا على ترشيحة التخييلية والجواب الله
انه لما راى هم جوزوا ان يكون ترشيح المكنية ترشيحا للتخييلية جوز هو
ان يكون للتخييلية ترشيحة قياسا على جوزهم ان يكون لها ترشيح مذهب
قولهم لا فارق قال شيخنا الذهبي واحسن منه ان يقال ترشيحة المركبة
سواء جعلناها تخييلية او تصريحية وان كانت استعارة لا تحتاج الى ترشيحة
لانها ترشيحة المكنية فلو احتاجت الى ترشيحة لكانت ترشيحتها ايضا استعارة
تحتاج الى ترشيحة مستلزم لاستعمالها لغير ما هي له وانما كانت لغير ما
هي له هو معنى استعارتها فاستعارتها مفهومة من جعلها ترشيحة فلا حاجة
بهم الى ان عن كون الترشيح زايدا على ترشيحة التخييلية ايضا وعن كون ترشيحة
التخييلية مغايرة لترشيحة المكنية بالاعتبار لا بالذات لانه من الدقايق الخفية

المحاكم

وكفاية على بعضهم قال لبيت شعر ما سمعت هذا الكلام وما رجه استقامة
هذا النظام لان ترشيحة التخييلية ليست الا التخييلية فالاضافة في ترشيحة التخييلية
بيانية واذا كانت هي التخييلية فالمص شرط في الترشيح زايدا على ترشيحة المكنية
اية هي التخييلية فلم يبق لكلام الشم معنى وحمل هذا البعض على هذا رد ٥٥
عبارة الشم الى ما هو المشهور مع ان الشم غير متفيد بالمشهور بل يابى بما فتح
الله به عليه كقوله ولك ان تزيد اقتسام الاحتمال ثم اعترض الشم على المص اعتراضا
اخر فقال ولا يخفى ايضا ان الاشتراك بين المصرحة والمكنية في الملايم لا يخص
الترشيح بل يشمل الاشتراك بينهما التجريد ايضا وهو ملايم المستعار له فالتجريد
في المكنية مثل تجريد التصريحية فهلا ذكره المص بان يقول وكما يبعد مازاد على ترشيحة
المصرحة من ملايمات المشبه تجريدا كذلك يبعد ملايم المشبه في المكنية تجريدا
بل الاشتراك في التجريد كاف بين الاستعارة وبين التشبيه المصطلح عليه
والمجاز المرسل ايضا والتجريد المشترك بين المذكورات ما يلايم المشبه في التصريحية
والمكنية والتشبيه والمعنى المجازي في صورة المجاز المرسل الا ان يقال التخصيص
اي تخصيص الاشتراك بالترشيح لترشيح دون التجريد يجر اصطلاح ولا يلزم
منه عدم اشتراك التجريد في الواقع بل هو مشترك ايضا ان لم ينبهوا عليه
وانما نفرض المص الاشتراك في الترشيح دون التجريد اشعارا بما شانه ان يشترط
والبلغية لانه من ملايمات المشبه به الداخلة على دعوى الاتحاد واما التجريد
فليست له هذه العالية لانه من ملايمات المشبه وترك المص التنبيه على
اشتراك التجريد لعلمه بالمقايسة على الترشيح فاعرفه او اعلم ان
تخصيص الاشتراك بالترشيح يجوز اصطلاح وان الاشتراك يكون في الواقع
في التجريد ولو لم يتنبهوا انتهى تجريدا لتعالم عدم التسمية بذلك
(الجواب لو حذف على غير منهوم بالتبعية او بالتبعية اي ولو لم يسمه
المص تجريدا لان عدم تسميته لا ينفي كونه تجريدا في نفس الامر او يكون في المتكلم
المفهم اي ولم يسمه نحن بالتجريد بمعالهم وادبا معهم بعد ورود نا شنا
اسها لم يتولوه لان الادب مع الائمة مطلوب فان ذلك من محاسن الكلام ووجود
محسن في الكلام لا يقتضي كون ذلك المحسن مسمى باسم وضعه له المتوم لتن
محاسن الكلام كالترشيح اي ومصنفاته كالتجريد فمن للامة الكفاية ليس
المعنى لكفاية بالمذكور من توابع الاسماء بل الاسماء من تابعة للمحاسن ولذا ترى
علماء البديع اذا رواشياء محسنات تولد المتقدمون تسميتها اقتفوا اثره